الطريق الى رمز التداول: "بورصة"

مسيرة مشروع إنشاء هيئة أسواق المال وتخصيص البورصة

تمر خمسة عشر سنة على بدء مشروع دراسة انشاء هيئة اسواق المال وتخصيص سوق الكويت للاوراق المالية وصياغة القانون 2010/7، ليُحتفل اليوم باعلان تمام انجاز هذا المشروع الوطني المتميز، ونجاح النموذج المتطور للتخصيص بفضل الله وتوفيقه باطلاق جرس بدء تداول سهم شركة بورصة الكويت للاوراق المالية بالرمز "بورصة".

مبادئ المشروع:

تخزن مدخرات وثروات الافراد والمؤسسات الخاصة والعامة في القطاع المالي بشقيه المصرفي وسوق راس المال من خلال ادوات او سلع تمنح المستثمر عوائد دورية اما وفق سعر الفائدة او وفق ارباح الاستثمار، حيث يشرف ويراقب البنك المركزي اعمال السوق المصرفي الذي تعتمد انشطته التمويلية على سعر الفائدة . وتشرف وتراقب هيئة سوق المال كل نشاط تمويلي خارج سوق سعر الفائدة.

ومنذ صدور مرسوم قانون انشاء سوق الكويت للاوراق المالية عام 1983 تولت لجنة سوق الكويت للاوراق المالية مسئولية الرقابة والاشراف وادارة انشطة الاوراق المالية، وكان الجمع بين الرقابة وادارة التداول مناسبا ومنظما لحالة السوق بُعيد ازمة سوق المناخ المالية، الا ان تطور الاعمال في الكويت وتميز قطاعها الخاص بحيويته ومبادراته التي تسبق خط التشريع والتنظيم باشواط استدعى البدء بتطوير انشطة الرقابة بنموذج يلبي حاجة بيئة الاعمال الكويتية.

وبعد مراجعات من مؤسسات دولية متخصصة شجعت الاستعجال في تطوير سوق الكويت للاوراق المالية وفصل رقابته عن ادارته، انطلقت الجهود في ربيع 2005 لدراسة التطوير. ولاهمية المشروع تداعت عدة جهات من الحكومة والقطاع الخاص لعرض مقترحاتها حرصا منها على ضمان نجاح هذا المشروع الوطني. وانتهينا في فريق كويتي قام بدراسة جميع المقترحات ومسودات مقترحات القوانين واستكمل بناء القانون بمواد وصياغة تتوافق مع المبادئ الاسترشادية لمنظمة هيئات الاسواق العالمية IOSCO والتي تؤكد على حماية حقوق المستثمر من خلال عدالة وشفافية تداولات السوق وتخفيف اضرار المخاطر النمطية التي تنتجع عن الدورات الاقتصادية والمتغيرات السياسية الطبيعية، ويعتمد تحقيق هذه الاهداف على الاستقلالية المالية والادارية لهيئة سوق المال. وهو نموذج قامت عليه هيئات الاسواق المالية في الاقتصاديات المتقدمة. وعليه فقد انتهج فريق الدراسة المدرسة القانونية الانجلوسكسونية وقام بمواءمتها مع بيئة الاعمال الكويتية لبناء مواد قانون تخدم

المسئولية الرقابية لهيئة تكون ذاتية التشريع لمنحها اقصى درجات المرونة في تطوير نظمها ولوائحها لمواكبة حيوية ومبادرات مؤسسات القطاع الخاص والممارسين لأنشطة الاوراق المالية، كما يكلفها بمهام المرحلة الانتقالية لتحويل مسئوليات واصول سوق الكويت للاوراق المالية الى هيئة اسواق المال في شقه الرقابي، وتخصيص اعمال تشغيل وادارة أنشطة الاوراق المالية وفق كيان شركة مساهمة تدرج في البورصة.

وفي ما يلي جولة في مراحل انجاز المشروع:

الجولة الاولى: البدايات

في يناير 2004 قُدم تقرير للحكومة أُعد من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بشأن ضرورة إعادة تنظيم نشاط الأوراق المالية في الكويت وفصل الرقابة عن انشطة تداول الاوراق المالية، وفي شهر مايو من عام 2005 طلبت لجنة سوق الكويت للاوراق المالية من شركة الشال للاستشارات القيام بمهمة بحث وترشيح مستشار اجنبي متخصص في دراسة وعمل وانشاء المؤسسات الرقابية للاسواق المالية، وعليه فقد انتهى البحث الى ترشيح الشركة العالمية لاستشارات الاوراق المالية International Securities Consultancy (ISC) لعدة اعتبارات مهنية وفنية ومن اهمها خبرتها وتخصصها في انشاء هيئات اسواق مالية في الاقتصاديات الناشئة في العالم وكذلك في منطقتنا العربية وتكلفتها العادلة المناسبة. ولقد تشرفت بعضويتي في هذا المشروع منذ بدءه وحتى تسليم مجلس ادارة شركة البورصة الى القطاع الخاص في 21 ابريل 2019.

وابتدأ عمل الدراسة تحت اشراف شركة الشال قبل توقيع العقد في الاول من فبراير 2006 ولقد انتجنا المسودة الاولى لقانون هيئة سوق المال في مارس 2006 بما يناسب نتائج دراسة صياغة استراتيجة عمل الهيئة، وقد انضم لفريق الدراسة منذ حينها الدكتور يوسف العلي الى حين وقت صدور مرسوم بتعيينه مفوضا في المجلس الاول لمفوضي هيئة اسواق المال.

وفي يونيو 2006 قدمت (ISC) وشركة الشال المسودة النهائية لقانون هيئة سوق المال وبدأنا باعداد اللوائح التنفيذية المقترحة للقانون. وخلال هذه الاثناء اصدر معالي وزير التجارة قرارا بتشكيل فريق دراسة آخر برئاسة الدكتورة أماني بورسلي لتقديم مقترح قانون لذات المشروع، كما قدم اتحاد شركات الاستثمار ايضا مقترحا لمشروع القانون. وكذلك تقدمت مقترحات عدة من بعض السادة نواب مجلس الامة.

وكان مقدرا ان يتم انجاز المشروع وانشاء هيئة سوق المال في ربيع عام 2007. الا ان تشتت حيوية بيئة الاعمال الكويتية ساهمت في انهاء الجولة الاولي دون نتائج. وفي الربع الاخير لعام 2006 اعتذرت شركة الشال للاستشارات من لجنة سوق الكويت للاوراق المالية عن الاستمرار في الدراسة بسبب التجاذبات السياسية بشأن المشروع وتوقفه.

الجولة الثانية: توقف المشروع

خلال العام 2007 ومع اجواء ارتفاع نشاط التداول في سوق الاوراق المالية دخل المشروع في اجواء تُعنى بالتنظير اكثر من التطبيق الفني والمهني، ويعود ذلك الى حداثة المشروع وحرص جميع الاطراف، دون الوعي لاهمية الوقت وتكلفة التأخير، حيث بدأت حينها ازمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة والتي ستكون شرارة اشتعال الازمة المالية في شهر سبتمبر من عام 2008.

وكان ان قدمت الحكومة مشروع قانون في الربع الاول للعام 2007 محاولة منها لمعالجة التجاذب السياسي بسبب تعدد مشاريع القوانين المقترحة الا ان مشروعها لم يلقى استحسانا من المتخصصين.

وبدأت اللجنة المالية بمجلس الامة بمناقشة مقترحات مشروع القانون، وقد دعينا لحضور اجتماع اللجنة برئاسة العضو السيد احمد باقر وبحضور الجهات التي قدمت مقترحات لمشروع القانون وعدد من الجمعيات المهنية وكان ذلك في شهر اكتوبر 2007 وانتهى الاجتماع دون وضوح لخارطة الطريق.

الجولة الثالثة: عودة الانطلاقة

في صيف عام 2008 تولى معالي السيد احمد باقر حقيبة وزارة التجارة والصناعة وبذلك يترأس لجنة سوق الكويت للاوراق المالية، وحين التقيته عبر مشكورا حرصه على اكمال مشروع قانون هيئة سوق المال، واكد ذلك بتشكيل لجنة لدراسة جميع مشاريع القوانين المطروحة من جميع الاطراف حيث اصدر بتاريخ 23 يوليو 2008 القرار الوزاري رقم (383) بشان تشكيل لجنة دراسة مشاريع القوانين المتعلقة بانشاء هيئة سوق المال برئاسة وكيل وزارة التجارة السيد رشيد الطبطبائي وعضوية السيد ماجد جمال الدين والسيد ابراهيم الابراهيم والسيد ابراهيم القاضي والدكتور يوسف العلي والدكتور صلاح العثمان.

وسلكت اللجنة نموذج عملي في بناء مقترح مسودة القانون من خلال مراجعة تجارب وتاريخ السوق والمشاكل التي مر بها قبل وبعد الازمة المالية العالمية، واستشفاف مميزات كل المقترحات المعروضة عليها ومشاركة جميع اعضاءها في صياغة مواد القانون حرفيا وآنيا ومداولة كل مادة في اجتماعين متوالين واعتمادها.

وكان التحدي امام اللجنة هو اتمام عملها وتسليم مسودة القانون لمعالي وزير التجارة في

30 نوفمبر 2008 وتم ذلك بفضل الله حيث ارسل مشروع القانون لمجلس الامة في حينه وليبدأ فريق الدراسة بمناقشة مشروع القانون مع السادة اللجنة المالية بمجلس الامة برئاسة العضو السيد عبدالواحد العوضي. واستمرت الاجتماعات متسارعة الى حين انجاز المسودة النهائية للمشروع في 17 مارس 2009 لعرضها للمداولة الاولى بمجلس الامة الا انه حُل في 20 مارس 2009.

الجولة الرابعة: عودة التوقف

وبعيد حل مجلس الامة دعينا الى اجتماع مع اللجنة الاقتصادية بمجلس الوزراء الموقر لمناقشة مشروع القانون، وكانت هناك اجواء بامكانية صدوره بمرسوم ضرورة، الا ان تداعيات الازمة المالية التي بانت في سبتمبر 2008 فرضت وقدمت اهمية الاستعجال بمرسوم قانون الاستقرار المالي والذي صدر بمرسوم ضرورة في ابريل 2009.

الجولة الخامسة: صدور القانون

وبعد انتخابات مجلس الامة 2009 وتشكيل اللجنة المالية بمجلس الامة برئاسة العضو السيد الدكتور يوسف الزلزلة عاد فريق الدراسة بالاجتماع وبشكل اسبوعي مع اللجنة المالية لمناقشة مسودة القانون من ذي بدء وبحضور فاعل من معالي وزير التجارة السيد احمد الهارون. كما تفضل سعادة المستشار فيصل المرشد نائب رئيس مجلس القضاء بمساهمته المتخصصة في ابداء الراي والمشورة وبحضور اجتماعات اللجنة المالية اثناء نقاش الفصل الحادي عشر من مقترح القانون المختص باحكام محكمة سوق المال.

واستمر فريق الدراسة على تأكيد اهمية استقلالية هيئة سوق المال الادارية والمالية لمنحها اقصى درجات الاستقلالية وجودة الاداء في اشرافها ورقابتها على انشطة الاوراق المالية، وكان ذلك موضع اختلاف فني ومهني مع بعض اعضاء ومستشاري اللجنة المالية. الا ان الحرص على الانجاز كان مقدما وانتهينا الى تفاهمات بعد ان فرضت اللجنة المالية

تعديلات على مسودة القانون لا يوافقها فريق الدراسة. وتمت موافقة مجلس الامة على القانون وصدر في الجريدة الرسمية بتاريخ 28 فبراير 2010.

الجولة السادسة: تأسيس الهيئة

في 8 سبتمبر 2010 وافق مجلس الوزراء الموقر على تسمية السادة مجلس مفوضي هيئة أسواق المال الاول وصدر مرسوم التشكيل ونشر في الجريدة الرسمية الكويت اليوم بتاريخ 19 سبتمبر 2010 برئاسة السيد صالح الفلاح والدكتورمهدي الجزاف نائبا للرئيس وعضوية السيد صالح اليوسف والدكتور يوسف العلي والدكتور نايف الحجرف، ولقد تشرفت في حينها بانضمامي مستشارا لمجلس المفوضين. واتخذت الهيئة جزء من الدور الثامن من مبنى سوق الكويت للاوراق المالية مقرا مؤقتا الى حين انتقالها الى ادوار في برج احمد في منطقة الشرق. وكانت المهمة الاولى لمجلس المفوضين بالاضافة لبناء الجهاز التنفيذي وانظمتها هي اعداد وصياغة اللائحة التنفيذية لقانون 2010/7 خلال 6 شهور كما نص عليه القانون، وتمت الاستعانة بخبرات من الكويت ومن الخليج لاعدادها والقيام بالزيارت الرسمية لهيئة السوق المالية السعودية في الرياض والهيئة العامة لسوق المال العمانية في مسقط للتعرف على تجاربهم اثرءا لاعمال تاسيس جهاز الهيئة ولائحتها التنفيذية. وكان العمل مفرطا في الحرفية والالتزام ولا يعترف بمحدودية الوقت الى درجة دخولنا في مُعتزل لمدة ثلاث ايام خارج مقر الهيئة لاتمام اللائحة التنفيذية. ونجح السادة مجلس المفوضين بانجاز ونشر اللائحة التنفيذية للقانون في الجريدة الرسمية الكويت اليوم بتاريخ 13 مارس 2011 .

الجولة السابعة: تخصيص البورصة

باصدار اللائحة التنفيذية بدا السادة مجلس المفوضين ببرنامج التخصيص بتشكيل لجنة تخصيص سوق الكويت للاوراق المالية بتاريخ 14 ابريل 2011 برئاسة السيد عبدالله القبندي وعضوية السيد ابراهيم الابراهيم والاستاذ الدكتور احمد الملحم والسيد مطلق الصانع والدكتور صلاح العثمان، وتولى مهام امانة السر السيد بدر الشامي. ووفقا لقانون الهيئة فان انجاز تخصيص السوق يتم في ابريل 2012 اي بعد عام من صدور اللائحة وكان مقدرا ومنظورا امكانية انجاز ذلك ولكنه لم يتم.

واستمرت لجنة التخصيص في عملها المتعلق بدراسة جدوى التخصيص والدراسة القانونية لتاسيس شركة بورصة الكويت للاوراق المالية، وساهمت تفسيرات قانونية مستحدثة للمادة

33 من قانون الهيئة بابطاء الانجاز، الا ان اللجنة استكملت اعمالها في خريف 2013. واصدر حينها السادة مجلس المفوضين قرارا بتشكيل لجنة المؤسسين لشركة بورصة الكويت للاوراق المالية مكونة من السيد عبدالله القبندي والدكتور صلاح العثمان.

الجولة الثامنة: تأسيس الشركة

خلال مرحلة تأسيس شركة بورصة الكويت للاوراق المالية كانت المناقشات القانونية مسيطرة على هذا المشروع الفتي ولكن بفضل الله استمر التواصل والحرص من الجميع على الانجاز واستطعنا تجاوز نقاط كان يعتقد انها في حالة تعارض مع قانون الشركات. وقد كان الفريق القانوني بوزارة التجارة برئاسة الاستاذ الدكتور منصور السعيد الوكيل المساعد للشئون القانونية الدور الفاعل باتمام موضوع التأسيس وباصدار معالي وزير التجارة السيد أنس الصالح القرار الوزاري رقم 580/ 2013 بتاريخ 2013/12/22 والقاضي بانشاء شركة بورصة الكويت للاوراق المالية.

وفي 7 يناير 2014 اودعنا نسبة راس المال المدفوع في حساب شركة البورصة في بنك الكويت الوطني. وتم بحمد الله نشر القرار الوزاري والنظام الاساسي وعقد التاسيس للشركة في الجريدة الرسمية الكويت اليوم بتاريخ 2014/4/27.

وفي 20 يوليو 2014 عقدت الجمعية العمومية التاسيسية لشركة بورصة الكويت للاوراق المالية في قاعة عبدالله السديراوي في الدور الثامن لمبنى البورصة وتشكل اول مجلس ادارة للشركة برئاسة السيد خالد الخالد ونائب الرئيس السيد عصام المرزوق وعضوية الدكتور صلاح العثمان والسيد موسى الكندري والسيد محمد السقاف والسيد سعد المطوع والسيد محمد العصيمي والسيد حسام البسام. وحتى تاريخ انتقال 50% من ملكية شركة البورصة للقطاع الخاص بتاريخ 21 ابريل 2019 تعاقب على رئاسة مجلس ادارتها السيد عصام المرزوق، ثم بعد توليه حقيبة وزارة النفط والكهرباء والماء خلفه السيد محمد السقاف والذي استقال في يوليو 2017 هو والسيد خالد الخالد من عضوية مجلس الادارة وتولى الرئاسة من بعده السيد طلال الغانم ثم خلفه بعد عام وقبيل التخصيص السيد سعد المطوع. كما انضم لعضوية مجلس الادارة وخلال فترات متفاوتة السيد فهد الجارالله والسيد سليمان المرزوق والسيد يعقوب بن علي والسيد باسل الزيد والسيد سليمان الربيع والسيد سليمان بن سلامه.

الجولة التاسعة تنتهي بالانجاز:

بتشكيل مجلس ادارة الشركة تم اعلان الشكل القانوني الخاص لمرفق البورصة وعليها بدأنا وباشراف السادة مجلس المفوضين بآليات تحويل مهام لجنة سوق الكويت للاوراق المالية الى مجلس ادارة شركة البورصة واستكمل النقل في 25 ابريل 2016 واصبحت شركة البورصة رسميا مشغل سوق الكويت للاوراق المالية. وفي 3 اكتوبر 2016 حصلت شركة بورصة الكويت على ترخيص بورصة باستيفاء كامل متطلبات هيئة اسواق المال وعليه انتهى وجود لجنة السوق.

وخلال هذه المرحلة عملت الشركة على تطوير نظمها الادارية والفنية باشراف هيئة اسواق المال وتوجت هذه الجهود بالنتيجة المستحقة من مؤشر FTSE RUSSELLE بترقية بورصة الكويت من سوق مبتدئ الى سوق ناشئ بتاريخ 29 سبتمبر 2017. ولقد تشرفنا جميعا وبمعية السادة مجلس المفوضين برئاسة الدكتور نايف الحجرف بتقديم هذا الانجاز لحضرة صاحب السمو الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه، ولسمو ولي العهد الشيخ نواف الاحمد الجابر الصباح حفظه الله في قصر السيف العامر صبيحة يوم الثاني من اكتوبر 2017.

ويعتبر هذا الانجاز العلامة الفارقة والاعتراف بجدوى مشروع انشاء الهيئة وتخصيص البورصة، وقد تبع ذلك في ديسمبر 2018 تصنيف البورصة الى سوق ناشئ لدي مؤشرات S&P DOW JONES ، ثم تبعها تصنيف MSCI للاسواق الناشئة بعد انتقال ملكية الشركة للقطاع الخاص.

واستمرت الهيئة في مراحل لاستكمال تخصيص البورصة من خلال دراسة تاهيل المستثمر الاستراتيجي المحلي والاجنبي، واستكملت الدراسات والتقييمات باعلان الهيئة بحصول تحالف شركة الاستثمارات الوطنية على موافقة متطلبات وشروط الهيئة يتاريخ 14 فبراير 2019. وفي يوم الاحد 21 ابريل 2019 شكل التحالف والمؤسسة العامة للتامينات الاجتماعية مجلس ادارة شركة بورصة الكويت للاوراق المالية برئاسة السيد حمد الحميضي.

لتبدأ هيئة اسواق المال في تخصيص الخمسين بالمئة الاخرى من ملكية الشركة بطرحها للاكتتاب العام للمواطنين وفق جدول زمني يبدا من 8 سبتمبر 2019 بدعوة المواطنين الراغبين بسداد القيمة المستحقة عليهم عن اكتتابهم في راس مال شركة البورصة وينتهي في 29 ديسمبر 2019 برد المبالغ الفائضة لمن لم يحصل على كامل عدد الاسهم المطلوبة من قبله. وقد ادى اضافة تعديلات على قانون الهيئة في عام 2014 وعام 2015 الى استطالة خطة اتمام تخصيص الشركة ونقل ملكيتها بالتمام للقطاع الخاص والافراد.

ومن خلال المعلومات والبيانات المعلنة منذ التخصيص، استطاع مجلس الادارة تعزيز الثقة باداء الشركة، فقد حافظت الشركة على الكفاءات البشرية الكويتية ودعمت استمرار استقرارهم فيها، كما نجحت بتخطي التحدى الاكبر بتوافقها مع متطلبات تصنيف مؤشر MSCI للاسواق الناشئة ذو المعايير المتشددة والمؤشر الاسترشادي الاهم للمستثمر الاجنبي. وأظهرت النتائج المالية للشركة نجاحها في تخفيض التكاليف الى نسبة تصل 30% مع زيادة كفاءة الاداء وارتفاع العائد الاساسي للسهم.

وكانت تداعيات الحالة الصحية العامة لجائحة كورونا اختبار ضغط استثنائي لهيئة اسواق المال وشركة البورصة لما بعد التخصيص، فرغم الضغط الاجتماعي والسياسي الا أن الهيئة نجحت بمواصلة مهامها الرقابية واستمرت البورصة بتقديم خدمات التداول مع كامل الالتزام بالاشتراطات الصحية، وكانا نموذجا لجودة التواصل بين الجهة الرقابية والقطاع الخاص لصالح الاقتصاد الوطني.

ولقد كان مقدرا ان يتم ادارج سهم الشركة في 19 ابريل 2020 الا ان تداعيات الحالة الصحية لجائحة فيروس كورونا عوقت ذلك، لتعود شركة البورصة باستكمال متطلبات هيئة اسواق المال لادراج سهم الشركة في بورصتها حيث اعلنت الهيئة موافقتها على الادراج بتاريخ 2 سبتمبر 2020. وتعلن شركة بورصة الكويت للاوراق المالية بتاريخ 6 سبتمبر 2020 عن بدء تداول سهمها اعتبارا من اليوم الاثنين 14 سبتمبر 2020 تحت رمز التداول "بورصة".

تخصيص البورصة نموذج نجاح

لم تكن مهمة ابحار مشروع انشاء هيئة اسواق المال وتخصيص سوق الكويت للاوراق المالية بالامر اليسير، فقد كان هناك رهان غير معلن منذ عام 2006 على فشل مشروع كفاءة الهيئة في رقابة هذا القطاع الحيوي وعدم جدوى تخصيص سوق الكويت للاوراق المالية ونقل ملكيته بالكامل للقطاع الخاص والافراد. هذا الرهان قد يكون نتيجة ثقافة البعض المعتمدة على رعاية الدولة الكريمة لخسائر سوء ادارتهم لمشاريع خاصة وعامة منذ سبعينيات القرن الماضي.

فنموذج نجاح التخصيص بسيط جدا ونافع جدا. وهو عبارة عن منظومة متجانسة الوزن بين كفاءة الرقابة والاشراف (مسئولية القطاع العام)، وجودة اداء الشركة (مسئولية القطاع

الخاص) التي تدير وتشغل المرفق المُخصص، والمكون الثالث والمهم هو حسن التواصل بينهم. فالعلاقة بينهم علاقة مصيرية في النجاح والفشل. ويتم التمهيد للنجاح ببناء التشريع وفق استراتيجية تناسب متطلبات استدامة نمو الاقتصاد الكويتي من خلال فهم البيئة المحلية باركانها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

والمجتمع الكويتي مهيأ الان اكثر من السابق لمشاريع التخصيص. ويرجع ذلك لمعايشته الحالية للتخصيص الفردي الفاسد. فالموظف الفاسد في القطاع العام قد قرر تخصيص الخدمات التي يقدمها لمصلحته الشخصية بتحصّله منها على المكسب المادي الآثم مقابل الافراج عن حق المواطن والمقيم في حصوله على خدمات الدولة، والحال كذلك في الادارات الكسولة والمكلفة لبعض الشركات التي تتملكها الدولة. لذلك قد آن الاوان – رغم تأخره – للتخصيص الصالح والنافع وفق تشريع يساهم في بناء كفاءة الجهات الرقابية ويشجع المستثمرين ويمنح المواطن والمقيم اجود الخدمات مقابل تكلفة عادلة تنفع المستثمر والمالية العامة.

د. صلاح عبدالله العثمان